سير الزمان

اسبانيا ومشكلاتها
بين الملكية والجمهورية

الوطنية في الشرق الادنى
للدكتور عبد الرحمن شهبندر

سياسة بريطانيا الخارجية
قواعدها الاساسية

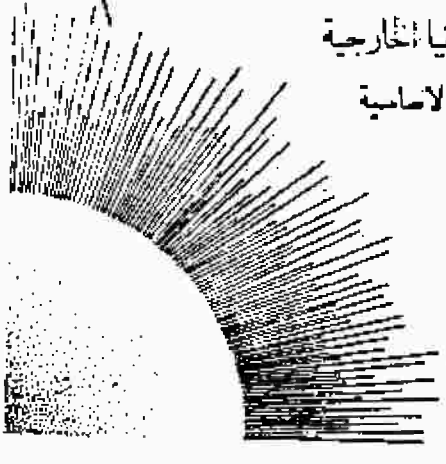

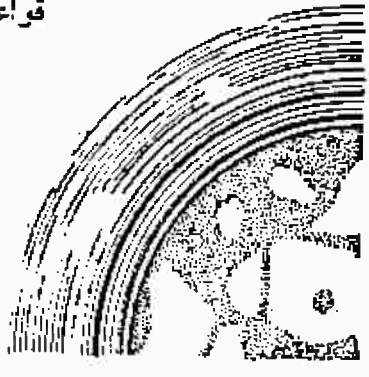

اسبانيا ومشكلاتها

بين الملكية والجمهورية

كانت اسبانيا بعد انشاء امبراطوريتها الاستعمارية في القرن الخامس عشر وما يليه ، أقامت بمعزل عن اوربا . فالمُثُل الدمقراطية التي ذاعت في اوربا بعد الثورة الفرنسية ظلّت لا تلقى الاّ صدًى ضعيفاً في اسبانيا . وظلّ ملوكها مستبدّين بامرهم حتى سنة ١٨٧٦ ، اذ سلّموا بوضع دستور والاصغاء الى مشورة مجلس نيابيّ . ومع ذلك ظلّت اسبانيا بعد الدستور بلاداً رجعية يسيطر عليها اصحاب المصالح من رجال الكنيسة ورجال الجيش . ولكنها اليوم جمهورية تميل الى الاشتراكية بعد ثورة غير دامية تلّت عرش آل بوربون . ونحن لا نستطيع ان نفهم الانقلاب الاسباني الذي وقع سنة ١٩٣١ على حقيقته ، الاّ اذا طوينا السنين الى مطلع القرن الحالي . ففي سنة ١٩٠٢ لبس الفونسو الثالث عشر — وكان قد وُلد ملكاً اي ولد بعد وفاة ابيه — التاج والارجوان وتقلّد الصولجان واقسم بالقسم التالي : «اقسم بالله العظيم والاناجيل المقدسة بان ارعى الدستور والقوانين . فاذا فعلت ذلك فليجزني الله والاّ فليدعني الى الحساب »

وكانت مهمّة الملك الشاب مهمة صعبة . فحركة العمال في اسبانيا لم تكن قد نظّمت بعد ، ولكن الفقر كان ضارباً اطنابهُ بين جماهيرهم ولاسيما في ولاية الاندلس ، حيث اتجهُ العمال في اطيان الملاّك الكبار الى الشيوعية ، وفي مدريد حيث شرع عمال الصناعات ينظمون صفوفهم وفقاً لآراء سورل الاشتراكي الفرنسي ، وفي برشلونة حيث فزع القطالونيون من استبداد القشتاليين الى الفوضوية . اما الفونسو فلم يواجه المشكلات مواجهة الرجل . وكان يميل بطبعهِ ونشأتهِ وتربيتهِ الى تأييد الكنيسة والجيش وكبار الملاّك واصحاب المصالح . اما القطالونيون فكان يكرههم فاضاف الحنق الى الكره ، لما رمى احد فوضويهم قنبلة على مركبة عرسهِ ، ثم لما قتلوا كاناليس اعلى ودائه مقاماً في نفسهِ

فلما نشبت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ رغب زعماء الحياة الفكرية في اسبانيا في الانضمام الى الحلفاء وكان في مقدمة هؤلاء الفيلسوفان اونامونو Unamono واورتيجا ايكاست Ortega y Gasset حتى انهم اوفدوا وفداً (وكان من اعضائهِ السنيور ازانا رئيس الوزارة الاسبانية في عهد الجمهورية) الى باريس . ولكنّ الملك الفونسو ومؤيديهِ من الاحزاب المحافظة قضوا بوجوب بقاء اسبانيا على الحياد . فلما وضعت الحرب اوزارها رأت اسبانيا ان ثروتها قد زادت . ولكن حكومتها ظلت في معزل عن رغبات الشعب ، تعوزها الكفاءة في تدبير شؤون البلاد . وكان الفونسو ادرى الناس

بعواطف الضعف في حكومته ، فظن ان خير علاج انما هو تدخّلهُ الشخصي . فكانت محاولته الاولى خائبة . ذلك أنهُ بعث ، من دون معرفة الحكومة او قيادة الجيش ، بقائد يدعى سلفستر لتنظيم هجوم على الريف في مراكش ، فهزم شر هزيمة . وليس ثمة ريب في ان تبعة هذه الهزيمة واقعة على كتفي الملك . فاغتاظ الملك لهذه الهزيمة ، ودبّر انقلاباً يحرره من قيود الدستور . وكانت الوزارة قد طلبت استرجاع الجنرال بريمو ده ريفيرا من قيادة الجيش في قطالونيا ، فرفض الملك ان يوقع الامر ، وأجبر وزير الحربية — الكالا زاموورا وهو رئيس الجمهورية الآن — على الاستقالة . ثم سمح للجنرال ده ريفيرا ان يحمل وزير الخارجية على مغادرة اسبانيا ، ورفض ان يسمح للكورتس (المجلس النيابي) بالاجتماع

من بريمو ده ريفيرا الى الثورة

كان ذلك في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، فكان هذا العمل ايذاناً بأن الدستور الاسباني قد اصبح حرفاً ميتاً . وظن الفونسو ، ان ذلك اليوم هو بدء حكمه المطلق . ولكنه اخطأ الظن ، لانهُ كان بدء حكم مطلق يمارسهُ بريمو ده ريفيرا . وده ريفيرا رجل دكتاتوري الطبع من ولادته . وصفهُ السنيور مادرياغا فقال : شديد الوطنية ، قوي الخيال ، لا يصبر على البطء والاناة ، سريع الانفعال ، قليل العلم ، يعتمد على البداهة ، ويحاول ان يعالج اعوص المشكلات بأبسط الاساليب كأنهُ الاسكندر ، يقطع العقدة بالسيف بدلاً من ان يفكّها . ثم هو متصف بالجرأة الادبية والشجاعة . كريم الطبع لم يحقد في خلال حكمهِ المطلق على معارضيهِ . كان اندلسيًّا واذن كان داهية يحسن تصريف الامور . . . . » . وقد لبث ده ريفيرا في منصّة الدكتاتور ، سبع سنوات ، فأصلح من خلال الحكومة وأصاب بعض وجوه من النجاح في ادارة شؤون البلاد . فكانت القطارات تقوم وتصل في مواعيدها . ومنع الاعتداء عليها . وأقبلت التجارة والصناعة في عهده . فانهُ خفض سعر العملة لكي يشجع تجارة الصادر . وأزهرت الزراعة . وأنشىء بنك زراعي . وخفت سورة العمال بالسماح لهم بانشاء نقابات على مثال النقابات الايطالية

ولكن ثمن ذلك كان باهظاً . ذلك ان الدكتاتورية لا تعيش الاّ اذا كُمّت الافواه والاقلام ، وقلما يرضى شعب بذلك طويلاً . فقد مارس ده ريفيرا رقابة شديدة صارمة على الصحافة . فتوقف عن الصدور عدد من الصحف الاسبانية التي كان يكتبها اعلام المفكرين والاحرار وكانت من امجاد الصحافة الاسبانية . ونفي زعماء الفكر الاسباني كالفيلسوفين اونامونو وجراست ، وقضي على الحرية في الدين ، كما قضي على الحرية في السياسة ، وأصبح التعليم احتكاراً للكاثوليك وكان نصف اطفال اسبانيا — بين وبنات — لا ينالون من التعليم الاّ مبادئه الاولى ، وسمح للكنائس بوضع كتب الدراسة وفرضها على مدارس الحكومة لاستعمالها

ولذلك ما لبثت الاركان التي تقوم عليها الدكتاتورية حتى تصدعت . فالزعماء في عالم التجارة اخذوا يخشون نتيجة الوسائل الحديثة المبتكرة التي يعمد اليها ده ريفيرا في ميادين المال والاعمال . وكان تخفيض سعر العملة ذا فائدة اولاً ، ولكن التخفيض افلتت السيطرة عليه من يد الحكومة وبدأت العملة تتدهور وليس هناك ما يكبحها او من يكبحها . ثم ان عدم التوازن في الميزانيات المتوالية احدث قلقاً في النفوس ، فاستفحلت الريبة في اعمال الدكتاتور وقائدتها . حتى الجيش اخذ يتردد في تأييد الحكم القائم . فكان فيه فريقان فريق يبغي الاصلاح ويرمي اليه ، وفريق يؤيده ويدفع عنه . ومن وراء ذلك كان الفونسو يبحث عن وسائل يتخلص بها من ده ريفيرا نفسه . ذلك ان الدكتاتورية كانت دكتاتورية الجنرال لا دكتاتورية الملك ، ومع ان الدكتاتور كان يتظاهر دائماً باحترامه وولائه للعرش الاّ ان رغبات العرش كانت لا تلقى منه العناية الوافية

فلما احسّ الملك في سنة ١٩٢٩ ان عبء الحكم مدى سبع سنوات قد ناء بكلكله على الدكتاتور الجنرال ، ظن ان الفرصة قد سنحت ، لانشاء دكتاتوريته الخاصة . وكان المعروف حينئذ ان ثورة ذات اغراض جمهورية تتحفز للثوران في جانبة الجنوب ، فاقترح ده ريفيرا ان يقيم استفتاء عسكريًا ليعرف ميل الجيش بوجه عام . وكان هذا الاقتراح غريباً في بابه ، فاتخذ الملك منه عذراً ليطلب من الدكتاتور استقالته ، فاستقال من دون اية مقاومة او اعتراض

وكان عمّ الفونسو حينئذ ان يقنع الامة بأنه كان غير موافق على الدكتاتورية ، ولا يرغب فيها فألف وزارة جديدة أقام على رأسها الجنرال برانجر . وأعلن أن المحافظة على الدستور سوف تكون دقيقة كل الدقة في المستقبل . ولكن الامة رفضت ان تصدق ، ان الفونسو ما كان يرغب في الانقلاب الذي احدثه ده ريفيرا . وعلى كل حال رأت الامة ان دكتاتورية ده ريفيرا تفضل ديكتاتورية الملك او الجنرال برانجر اذا كان لا بدّ من التفضيل بين الديكتاتوريتين لانها في ظل الاول كانت اكفأ منها في ظل الثاني . ووعدت الحكومة الجديدة باجراء انتخاب عام في مارس سنة ١٩٣١ لاقامة بناء الدولة على اساس نصف دستوري . ولكن الاحرار والجمهوريين ادركوا ان الانتخابات سوف تكون مهزلة فأعلنوا قرارهم على مقاطعتها . عند ذلك اضطر الملك في فبراير ١٩٣١ ان يعيد الضمانات الدستورية فاقتنع الاحرار بالرجوع عن قرار المقاطعة ولكن زعيمهم كونت روماونز اعلن انهُ سوف يطلب انشاء جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد . فلما عرفت نية روماونز ألغت الحكومة الانتخابات المعتدة ، ولكنها عجزت عن البقاء في مناصبها فاضطرت ان تستقيل ، فحاول الملك ان ينشىء وزارة تنهض باعباء الحكم الدكتاتوري فلم يجد الاّ الاميرال ازنار

ولكن الميل الى الجمهورية في اسبانيا كان قد بدأ ينتشر ويذيع . وارتفع في مدن كثيرة ، صياح الجماهير « ليسقط الملك الفونسو » . وبدأ اهل قطالونيا ينادون ويطالبون باستقلالهم . فلما سمح للفيلسوف اونامونو ان يعود من المنفى استقبله الشعب ، وطوائف الشباب بوجه خاص ،

استقبالاً حافلاً . فكان في هذا الاستقبال رمز من العاصفة التي تتحفز عند الافق الانطلاق

ولما انقضت سنة على سقوط دو ريفيرا بدا لمراقبي تطور الحالة في اسبانيا ان الملكية مقضيٌّ عليها . وكان الفونسو ذكيًّا . فتبين هذا التحول قبل غيره . وفي ابريل سنة ١٩٣١ أجريت الانتخابات البلدية فكان الفوز فيها للجمهوريين ساحقاً ، فلم يبقَ امام الملك الاّ ان ينسحب . فغادر البلاد وحدهُ من دون ان يتنازل عن العرش . والفتت حكومة وقتية ثم وضع الدستور لاسبانيا الجمهورية وانتخب زامورا رئيساً

الدستور الجمهوري والاصلاح الاجتماعي

في نوفمبر سنة ١٩٣١ أقرَّ الدستور في الكورتس باجماع ٣٦٨ عضواً من اعضائه (وامتنع ٩٨ عضواً عن الاقتراع) . وكان مشتقوهُ من اصحاب النزعة الحرّة ، الذين تصوّروا السبيل الى علاج مشكلات اسبانيا سبيلاً خالياً من التطرُّف والعنف . بهذا الدستور اصبحت اسبانيا جمهورية دمقراطية لها مجلس نيابي واحد (في فرنسا مجلسان احدهما للنواب وآخر للشيوخ ، وكذلك في الولايات المتحدة الاميركية) ينتخبهُ الرجال والنساء على السواء . ومنح الناخبون حقَّ المراقبة على المجلس ، يمنحهم حق طلب الاستفتاء . فاذا وافق ١٥ في المائة من الناخبين على وجوب استفتاء الشعب في مسألة ما وجب استفتاؤهُ فيها

وحلَّ الدستور مشكلتي اسبانيا القديمتين . اما الاولى فمشكلة الكنيسة الممتازة التي تتمتع بها الكنيسة في اسبانيا وقد حلَّتها بمصادرة جميع املاك الكنيسة . ذلك ان الثورة كانت ضدَّ الاكليروس ولكنها لم تكن ضدَّ المذهب الكاثوليكي . فالاسبان ما يزالون كاثوليكاً مستقيمي الرأي ولكن الدستور قضى على سيطرة اليسوعيين على التعليم في اسبانيا . وعلى تمتع رجال الرهبنات والاديرة المختلفة بالريّ والشبع والشعب حولهم يتضوّر جوعاً ويتحرَّق ظمأً . ومنع رجال الاكليروس بواسطة الدستور من الاشتراك في عمل التعليم

واما المشكلة الثانية فمشكلة العمال ، وقد خطا الدستور نحو حلّها خطوة اولى ، اذ منح العمال في كل منشأة صناعية او تجارية — اذا زاد عددهم على خمسين — حق تأليف لجان يحق لها ان تطالب بتنفيذ عقود العمل ، وفحص حسابات الشركة ، وحضور اجتماعات المديرين . ولكنهم لم يمنحوا حق الاقتراع في جلسات المديرين ، وهذا ما اعترض عليهِ الشيوعيون في اسبانيا ، وعلى اساس اعتراضهم هذا لم يعترفوا بالدستور الجمهوري . وفي سبتمبر سنة ١٩٣٢ وافق الكورتس على القانون الزراعي او قانون الفلاحين Agrarian Law وبمقتضاه منحت الحكومة السلطة ان توزع على الفلاحين افراداً او جماعات ، ما صادرتهُ من املاك الفونسو واراضي اليسوعيين وبعض الملاّك والملكيين منهم بوجه خاص ممن اشترك في فتنة الجنرال سان خورخو . بل ومنحت كبار الحكومة كذلك حق مصادرة

الأملاك البور او التي لم تحسن زراعتها على ان تعوّض اصحابها قدراً من المال على اساس اثمان تلك الاراضي كما دوّنها اصحابها في دفاتر الحكومة لفرض الضرائب عليها . وكان غرض وزير الزراعة ان يكون توزيع الاراضي للجماعات دون الافراد في الغالب تنشيطاً لروح التعاونية

اما مقاطعة قطالونيا فتعرف في دوائر السياسة باسم «ارلندة» اسبانيا . اي ان موقفها من اسبانيا كموقف ارلندا من بريطانيا . فالشعب القطالوني يختلف عن القشتاليين سلالة ولغة وتقاليد . ولكنهم مع ذلك يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على القشتاليين ، والقشتاليون يعتمدون عليهم . ظلمتهم الحكومة الاسبانية في القرن التاسع عشر حظر عليهم استعمال لغتهم وألغيت محاكمهم وعملتهم . وفي اواخر القرن التاسع عشر ، ظهرت بينهم بوادر نهضة قوية ، انتهت في سنة ١٩٣١ — لما وقعت الثورة الاسبانية — الى اعلان استقلالهم وانشاء جمهورية قطالونية مستقلة . فواجهت الحكومة الجمهورية الوليدة في مدريد ، مشكلة الاعتراف باستقلال قطالونيا من دون ان تنفصل عن الجمهورية الاسبانية . وفي سبتمبر سنة ١٩٣٢ اقرّ الكورتس مشروع استقلال قطالونيا الذاتي Autonomy فاصبح لها برلمانها الخاص ومجلس تنفيذي — اي وزارة — ورئيس . ولما اقيم الاحتفال الرسمي بهذا الاستقلال شهده السفير ازانا رئيس الوزارة الاسبانية حينئذٍ وخطب فيه فقال موجّهاً الكلام الى الكولونيل ماسيا رئيس قطالونيا : « حريتكم والجمهورية متعلقتان لا تنفصم عقدتهما »

أما في الناحية الاجتماعية فقد منحت النساء حق الاقتراع في الانتخابات ، واعترف بشرعية الطلاق ، والقضاء على الوصمة التي يوصم بها الاطفال المولودون خارج النطاق الزوجي . وهذا كلهُ من شأنهِ ان يبدل العلاقة الكائنة بين الرجل والمرأة ويغير من شكل الاسرة . ففي بلاد كانت فيها المرأة مستعبدة لا حقوق لها ، وموقف الرجل نحوها موقف سيطرة وامتلاك لجسمها وروحها ، لابدَّ ان تسفر هذه القوانين عن تحوّل كبير في مقامها الاجتماعي

وكانت الحكومة الجمهورية قد اعدّت مشروع خمس سنوات تنشىء بموجبه في خلالها ٢٧ الف مدرسة وأنشىء منها في اواخر السنة الماضية (١٩٣٣) نحو سبعة آلاف مدرسة . ولكن ثمة مشكلة خطيرة نشأت عن انشاء مدارس الاديرة ذلك أن نحو ٦٠٠ الف تلميذ وتلميذة لا يجدون مدارس يتعلمون فيها غير ان وزارة المعارف تقدر العدد بنحو ٣٠٠ الف ، وهو على كل حال عددٌ لا يستهان به

اما الموقف الآن فمحفوف بالشك . احزاب اليمين لا تجاهر بنزعتها الملكية ، ولكنها تطلب الغاء قوانين الاصلاح الاجتماعي التي اقرّها الكورتس الجمهوري الاول ، كقوانين العمال والفلاحين والرهبنات . واما احزاب اليسار فبعضها يرى الجمهورية في خطر ، والمتطرف منها غير راضٍ عن الجمهورية كما انشئت لانها اقرب الى البورجوزية منها الى الاشتراكية او الشيوعية . فالطريق الآن ممهّد لاسبانيا لتتخذ احد سبيلين . اما الرجعية ونقض ما تمّ على أيدي الجمهوريين او المضي في الثورة الى نتائجها المنطقية . والموقف الآن موقف حيرة وتردُّد فكل تنبؤ في هذا الصدد كثير المزالق

القضايا الاجتماعية الكبرى

في العالم العربي

للدكتور عبد الرحمن شهبندر

الوطنية

الوطنية شعور عميق يحدو صاحبه الى مؤاخاة عدد عظيم من الناس (هم الامة) يعتقد انهم يشاركونهُ في مثل عليا يقدسها في نفسه وهي تستلزم حقوقاً وواجبات ، وتختلف هذه المثل العليا باختلاف المقاييس الاخلاقية الزمنية والنظرات المعنوية الاعتبارية ولكنها بالاجمال تجمعها كلمة عامة هي الثقافة

وتزداد سرعة الامم التي فيها عروق الحياة نابضة الى الاعتصام بحبل الوطنية المتين على قدر هبوطها في هوّة المصاعب وتعرّضها لعوامل التفتت والاستغلال

فالامة تتألف اذن من افراد يشعرون كما قال الاستاذ (مكدوجال)[1] بانهم متماسكون تماسكاً طبيعيًّا بروابط لها عندهم من القوة والصدق بحيث يكون في ميسورهم ان يعيشوا بالسعادة والطمأنينة اذا كانوا امماً ولكنهم يصابون بالضيم اذا ما تفرقوا . وهم يرفضون كل خضوع وانقياد للشعوب التي لا تشاركهم في هذه الروابط . فما هي هذه الروابط يا ترى ؟

هي في نظري قائمة على أساس جوهري مبناهُ التجانس والاتصال وما الى ذلك من أسباب التشابه ، فهي تتطلب التماثل في الاوضاع والعادات والانساب ، والاتصال الزمني واتحاد المصلحة ، هي في عالم الانسان مصداق للمثل الذي يطلق على ذوات الاجنحة « ان الطيور على اشكالها تقع » بل هي مصداق للحديث « الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف » ومع كل ما يقف في سبيل الوطنية الصادقة من العقبات وما يعتور زعماءها من المقاومات الداخلية والخارجية فهي كما تنبأت دائرة المعارف البريطانية في احدى طبعاتها الاولى « تتقدم بسرعة وللرجح ان تكون عاملاً قويًّا في اوربا لمدة اجيال قادمة فتؤدي الى انشاء وحدات سياسية وتعيد الى سالف العهد لغات قد انحطت وتستولد ادبيات مستحدثة »

ولما انتشرت الافكار الاشتراكية المتطرفة واشتدت شوكة الشيوعية عقب الحرب العالمية خيف

---

(1) The Group Mind, p. 136

على الوطنية وظن الناس ان عهد كافور وغاريبالدي وماتسيني وبسمارك ومن حذا حذوهم من اعلام القوميات لم تعد له صلة بزماننا لان الجامعة الوطنية عند اصحاب هذا الظن هي كالجامعة الدينية اصبحت من مخلفات القرون الوسطى، ولكن نهضة الطليان والترك والالمان الحديثة وما تبعها من انتشار الافكار الفاشستية الوطنية بصورة فعالة حتى في بلاد الديمقراطيات العريقة كل ذلك خيّب آمال اللاوطنيين الانذاريين وقضى — ولو مؤقتاً — على فكرة الذين يزعمون ان الانسان يستطيع ان يتخلى عن تراثه القومي وثقافته الوطنية. ومالم تشترك جميع الامم الراقية اشتراكاً اقتصادياً وسياسياً في هذا الانذار والتخلي فمن المستحيل ان تتحقق فكرة الاشتراكية الدولية او الاخوة العالمية، لانهُ من انكر النكر ان تبث في سورية او في مصر مثلاً فكرة الاخوة الانسانية وفي فرنسا او انكلترة فكرة تنازع البقاء في آن واحد. ولعلَّ اخفاق عصبة الامم يرجع سببه في الدرجة الاولى الى ان المسيطرين عليها قد اصرُّوا على ان تبقى جميع القوة في ايديهم وان يتنازل غيرهم عن جميع اسباب دفاعه، وهكذا اصروا ان يبدأوا بأنفسهم فينهوها عن غيها، ويعظوها ما يحاولون ان يعظوهُ غيرها

ونرى روَّاد الوطنية الحديثة قد قاوموا بكل ما اوتوه من قوة النظريات الانسانية العالمية التي بثَّتها الثورة الفرنسية لان مثل هذه النظريات تفتت الشعب فتحوله الى افراد لكي تؤلف منهم فيما بعد خليطاً من الغرغاء. فلا عجب ان يعلن (ماتسيني) حرباً عواناً على اللاوطنيين الارضيين الذين يدعون الناس ان يحب بعضهم بعضاً من غير تفريق في الجنسية، لانهُ يعد مثل هذه الدعوة عبثاً وقائماً من الاساس على المستحيل عقلاً

وعند (ماتسيني)[1] ان الامة مرتبة وسط بين الفرد من جهة وبين مجموعة الجنس البشري من جهة اخرى، وفي طاقة المرء ان يفهم امته ويحبها لانها مؤلفة من مخلوقات تشبههُ، وهي تنطق اللغة التي ينطق بها وتتحلى بالميول الطبيعية التي يتحلى بها، وقد أدبتها التقاليد التاريخية المشتركة، وفي الامكان تصويرها في الذهن وحدة وطنية مستقلة فالامة والحالة هذه مرتبة وسط بين البشرية وبين الفرد. (ترجمة حياة ماتسيني ص ٢٧٣). وفي وسع المرء ان يحيط بالبشرية وذلك بان يتصورها فسيفساء من أمم كل منها يتألف من افراد متجانسين، والامم هي رعايا البشرية كما ان الافراد هم رعايا الامة. اما عهد الانسانية فلا يجوز ان يعضيه الافراد بل تعضيه الشعوب الحرة المتساوية ذات الاسماء والاعلام الخاصة والتي تحس بحوزتها المستقلة

وقد مثلت الوطنية كما فهمها بسمارك وماتسيني في القرن التاسع عشر دوراً خطيراً في نشوء الوعي السياسي في اوربا، ولكن الكتَّاب زعموا عقب الحرب العالمية انها لا تصلح لحلّ المعضلات التي استجدت، فما قولهم دام فضلهم في مساعي الهتلريين في يومنا الحاضر لضم النمسا متجاوزين في ذلك

(١) Human Nature in Politics p. 270

حدود النظرية البسماركية وذاهبين في التطرف الى ابعد منها ؟ اليس التجانس اللغوي والثقافي واتصال أبلاد ومصلحتها وتنظيمها السياسي كل ذلك من القواعد الوطنية التي ساقت النازي الى هذا العمل ؟ ألم تدلنا الوطنية الفرنسية في الغرب وفي الشرق، في فرساي وفي عصبة الامم، في المؤتمر الاقتصادي العالمي وفي مؤتمر نزع السلاح، في بلاد الحماية وفي بلاد الانتداب، على ان قاعدة بسمارك التي تلاها في خطابه سنة ١٨٥٠ لا تزال محترمة تحت مفاصل الامم في سنة ١٩٣٤ وخواها «ان المبدأ الصحيح الوحيد للخطة التي تسلكها الدولة المعظمة انما هو الانانية السياسية» ألم يدخل الجنرال غورو دمشق الشام في سنة ١٩٢٠ منتخراً بسحق سورية التي يراها حليفه، والتي نالت قبل ذلك بضعة عشر شهراً تصريحاً مشتركاً من فرنسا وانكلترا بحقها في الاستقلال، والتي قال عنها الحلفاء انفسهم في عهد عصبة الامم انها اهل له ؟ وأما جميع تلك التفاسير التي فسرت بها هذه الوعود والعهود الشفهية والخطية، الرسمية وغير الرسمية، لدخول المستعمرين البلاد فتحين منتصبين فهي تفاسير اهل الحيل الشرعية الذين يؤولون اصرح النصوص وأقدس العقود لمصلحتهم الشخصية او مصلحة وكلائهم المادية. وقد سمعت في احد الايام شيخاً اشترته فرنسا بالوظيفة يدعو الناس الى طاعتها في سورية بما تلاه عليهم من نص القرآن «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولي الامر منكم» ثم ان القوي يتمتع منذ القدم بحق تفسير الشرائع السماوية والارضية لمصلحته وأما الضعيف فيرفع يديه الى السماء طالباً الرحمة، ولو انهُ بدلاً من ان يرفعها الى السماء لطام بها وجه المنافقين لكان اقرب الى استنزال الرحمة واستدرار البركة

***

كذلك نحن اذا حللنا خطة فرنسا في شمال افريقيا تحليلاً دقيقاً وجدناها قائمة على النكرة البسماركية ايضاً، وبدلاً من ان يكون النموذج البروسي في هذه القضية هو الذي يحب ان يهضم غيره ويمثله رأى النموذج الفرنسي اللاتيني هو الذي يحاول «بالدم والحديد» كما قال بسمارك ان يمتص غيره من عناصر العالم العربي. وهذه لعمري وطنية التوسعيين من اهل البسطة السياسية، وان نجحت طريقتهم في البلدان المتجانسة ذات الثقافة المماثلة فهي محكوم عليها بالاخفاق في البلدان الاخرى، وحسبنا ان نشير هنا الى ايرلندا والصراع العنيف الذي دام حقباً لكنترتها الى ان سنحت فرصة الحرب العالمية فأعلنت استقلالها المعلوم وهي تقطع اليوم عرى اتصالها ببريطانيا ولا تقبل مع انكلترا غير معاملة الند للند

وقاعدتنا في تحديد الخلف العربي القادم هي قاعدة ليس فيها دم ولا حديد كقواعد المتغلبين هذه بل قائمة على تجاذب روحي يناسب المستوى العقلي الذي بلغناه ويجمعها قولنا «طاقة الثقافة العربية بأوسع معانيها ان تضم تحت جناحيها جميع العناصر التي اكتسبت التماثل والتجانس بفعلها واما ما لا تتسع لهُ معدتها فيكون خارجاً عن حوزتها»

وقد يعترض علينا معاشر السوريين معترض فيقول : ما بالنا نبحث في الخلف العربي الاكبر ونحن في عقر دارنا مقسمون ممزقون الى دويلات ؟ وهل من الحماقة في شيء ان نحبر المقالات الطوال في وصف (الشوكولاته) وطبخها الذين يموتون من الحاجة الى الخبز على قارعة الطريق ؟ والجواب ليس عسيراً متى عرفنا ان الوعي القومي اذا دبّ في الافراد اصبح خالداً وان الامم الحية واصلة الى غرضها ولو لاقت في سبيل ذلك اضعاف ما لاقى الصربيون واليونانيون والبولنديون

﴿ شأن الوطنية عند المعاصرين ﴾ ومما يدلنا على المقام الرفيع الذي تتمتع به الوطنية الصادقة في الشعوب الحية المعاصرة المسألة الآتية التي لم نعهد لها مثيلاً في الشرق على اقل تقدير وهي ان المحافظة على العقائد الدينية في الاقطار عامة — ولا سيما التي فيها نزعة روحية ظاهرة — امرٌ مرغوب فيه يتطلب عناية الذين يقودون الشعب في نهضته السياسية ، وذلك لحاجتهم الى الاستعانة بالرأي العام والتأثير في الدهماء، لان الخروج على العقائد هو مثل امتهان حرمة التقاليد المقدسة يدعو الى النفرة في سواد الشعب، والقائد هو في حاجة دائماً الى استرضاء الجنود واستمالتهم والاّ ما حاربوا تحت لوائه ، ولكن زعيماً سياسيًّا حربيًّا مثل مصطفى كمال باشا لم يهمل قضية الدين فقط بل حاربها محاربة جبارة قد لا تقل من بعض الوجوه عن محاربة (لنين) لها وضربها في الصميم ، ولم يدخر وسعاً في قلبها من الاساس من غير ان يفقد شيئاً عظيماً من هيبته ، وهو وان احدث لهُ خصومة لا يستهان بها في العالم الاسلامي ، الاّ ان المعجبين به من المسلمين اقسمهم الذين يحلونه المحلّ اللائق به من الاعتبار — مع احتفاظهم بعقائدهم الدينية — هم لا يستهان بهم ايضاً ، فكأن عمله الباهر في ميدان الحرب والسياسة قد طغى في نظرهم على سائر الاعتبارات فغفر لهُ ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وكأن انقاذ الشعب المستعبد من ربقة الذل ولمّة الاستعمار حدث يجبُّ ما قبله ويمحو ما بعده ، ومما يسترعي الانظار ان الحملة عليه في العالم الاسلامي لم تبلغ جزءا من عشر الحملة على الالحاد البولشفي في العالم النصراني . ولعلّ للدعاية الرأسمالية الواسعة شأناً في هذا المضمار

***

﴿ تتمة ﴾ : وقصارى القول اننا لا نخطىء اذا قلنا ان الوطنية مثل الاشتراكية — ومثل سائر المذاهب السياسية التي تتناول سعادة الافراد ورفاهيتهم — هي دين له كتبه المقدسة وانبياؤه وشهداؤه وحروبه ، وتزداد الحماسة التي تحفز اهله الى الاقدام وتحملهم على البذل بقدر الخطر الذي يهدد حوزتهم من الدول حولهم . ولا جرم ان تسمو الوطنية في اعين الشرقيين خاصة ويعلو كعبها ، ذلك ان بلدانهم اصبحت هدفاً يرمى وغنيمة تقتسم ، وما لم يهبوا للدفاع عنها كما هبت الشعوب في اقرون الوسطى للدفاع عن العقائد الدينية المقدسة كانت النتيجة كفراً بنعمة الوطن وخلوداً في جحيم الاستعمار

سياسة بريطانيا الخارجية

قواعدها الاساسية وصلتها بنزع السلاح [1]

كثيراً ما يقال ان سياسة بريطانيا الخارجية غير جلية ، وان البلدان المتصلة بها بصلة السياسة والاقتصاد قلما تدري ما تستطيع ان تتوقعهُ من موقف بريطانيا في المسائل المختلفة . بل يقال انهُ لو حددت بريطانيا موقفها في مطلع سنة ١٩١٤ او قبل ذلك لاجتنب وقوع الحرب ، ويقال كذلك انه لو وقفت بريطانيا موقفاً حازماً من مشكلات منشوريا ومسألة النزاع بين المانيا وفرنسا ، ومعضلة تنقيح معاهدة فرساي ، وهي المسائل التي تقلق بال العالم اليوم ، لحلت هذه المشكلات حلاً نهائياً . وافن يعزى استمرار القلق العالمي ، الى تردد بريطانيا وغموض سياستها . والمسألة التي يثيرها هذا الكلام مسألة اساسية . فلننظر في تفصيلاتها

لننظر اولاً اليها من الوجهة التاريخية . في الفترة بين سنة ١٦٨٩ ومعركة واترلو ، كانت بريطانيا مشتبكة في حرب ما ، في كل سنة من سنتين من سني هذه الفترة — فسنو الحرب خلالها كانت ٦٣ سنة وسنو السلم كانت ٦٣ سنة كذلك . فنشأ عن ذلك ان الامة البريطانية احسّت انها سئمت هذه الحال . فلما انشئت الحكومة الديمقراطية الصميمة في بريطانيا ، بعد اصلاح سنة ١٨٣٢ جرت بريطانيا على مبدأ الامتناع عن الاشتباك في حروب البر الاوربي كطريق نحو السلام . فانقضت عليها نحو مائة سنة بعد ذلك — لولا حق الازجاج في حرب القرم — وهي متمتعة بالسلام ، صادفة عن زاعات البرّ الاوربي . وكانت نتيجة ذلك انها اصابت اقبالاً ماديّاً ، وكان نجاحها المادي ذا فائدة لها ولجيرتها ، بل وللعالم قاطبة ، كمثل نجاح مادي على الاطلاق

فالمسألة التي واجهها رجالها في مطلع القرن العشرين ، كانت هذه : هل ثمة باعث كاف يبعثهم على تغيير خطتهم التي جروا عليها

***

من السهل ان نلتفت الى الحوادث بعد وقوعها ونقول كان يجب ان تفعل كذا او كذلك ، وقد يسهل الآن ان تقول انهُ لو فعلت بريطانيا كذا او كذلك قبل سنة ١٩١٤ لاجتنب وقوع الحرب الكبرى . ولكن الذين كانوا يعيشون في غمار الحوادث المتتابعة حينئذٍ ما كانوا يرون ما تراهُ الآن لو يحسون بما نحسُّ بهِ

قال السر هربرت صموئيل : ولما كنت وزيراً في الوزارة البريطانية التي سبقت الحرب مدة خمس

(١) عن بحث السر هربرت صموئيل احد زعماء الاحرار البريطانيين ووزير الداخلية سابقاً

سنوات وأشرفت على اعلانها اظن اني اعرف كيف سارت الامور حينئذ . واني اذا التفت الى الوراء، الآن ، على ضوء ما حدث بعد ذلك ، اجدني غير متفق مع الذين يقولون انهُ لو اعلنت بريطانيا في جلاء ووضوح انضمامها ، الى فريق فرنسا او الى فريق المانيا ، لاجتنب وقوع الحرب . بل اني لاعتقد ، انهُ ما كان في وسع اية وزارة بريطانية ، ولا اي حزب بريطاني ، ان يسلك هذا المسلك. ذلك انهُ لو فعلنا ، لكنا عدنا مرة اخرى ، الى الاشتباك في مشكلات توازن القوى الاوربية . وهذا النظام من توازن القوى لم يكن في وقت ما ، ضماناً من ضمانات السلام . بل على الضد من ذلك كان دائماً باعثاً من بواعث الاحتكاك المفضي الى الحرب . ولو ان بريطانيا تحالفت مع احد هذين الفريقين لتحتم عليها ان تتحمل تبعة الاعمال التي يعملها حلفاؤها . وكيف نعلم ان حلفاءها لا يندفعون في سبيل المطامح المنطوية على خطر على السلام اعتماداً على مساعدتها وتأييدها ؟

وعلى الضد من ذلك ، ان موقف بريطانيا المنعزل او المنفصل كان يمكنها من ان تستعمل نفوذها في سبيل السلام . كذلك فعلت في حروب البلقان سنتي ١٩١٢ و١٩١٣ اذ استعملت نفوذها ، لمنع تلك الحروب المحلية من الامتداد كالنار في الهشيم . وليس ثمة ما يدل على انهُ لو وقعت حينئذ حروب اخرى لتعذر عليها ان تستعمل مكانتها في سبيل تأييد السلام ، كما استعملتها في حروب البلقان. بل ان السر ادورد جراي ، استعمل نفوذه ومكانته باخلاص تام ، في صيف سنة ١٩١٤ لهذا الغرض العظيم ، ومرّت بنا لمحة من الزمان ظننا فيها انهُ قد يفوز

يقال احياناً ، انهُ لو اعلنت بريطانيا المانيا ، اعلاناً رسميًّا ، بانهُ اذا اخترق حياد البلجيك ، حمل ذلك الاختراق بريطانيا على خوض المعترك اي لو اعلنت بريطانيا المانيا بهذا ، لما كانت الحرب . هذا ما يقال . ولكن اعلاناً من هذا القبيل كان يعني ضمناً ان بريطانيا تبقى على الحياد اذا كان زحف المانيا على فرنسا من غير طريق البلجيك

نعم لا بدَّ ان تعنى حينئذ قيادة الجيش الالماني بتغيير خطتها . ولكن الحرب بعد ذلك تصبح اقرب وقوعاً بدلاً من اجتنابها بمثل هذا التصريح . اما اذا كان تصريح بريطانيا لا يعني وقوفها على الحياد اذا هوجمت فرنسا على الاطلاق ، فهو يعني انها اصبحت في صف فرنسا مهما يكن من امر المانيا . وهذا عود منها الى موقف ما زالت تريد ان تتجنبهُ . أما اذا رفضت المانيا ان تقيم وزناً لتصريح بريطانيا كائناً ما كان فالحالة تبقى على ما كانت عليهِ بل وتزيد تعقداً وخطراً

***

هذا من الناحية الخارجية وملابساتها . اما من الناحية الداخلية فان انضمام بريطانيا الى احد الفريقين ، او تصريحها التصريح الذي كان ينتظر منها على قول بعضهم ، من شأنه ان يقسم الامة البريطانية الى فريقين . ذلك ان الديمقراطية البريطانية شيء متأصل في النفوس، والاعراب عن حرية الرأي حق لا تتنازل عنهُ . والوقوف قبل سنة ١٩١٤ الموقف الذي يقال الآن انهُ كان يجب علينا

ان نقعه كان لا بد ان يلقى حينئذٍ ، معارضين ومؤيدين وكذلك تنقسم البلاد وتتناها ازمة خطيرة

ثم ان الشعب البريطاني ، لكي يقتنع بوجوب التضحيات العظيمة التي تقتضيها الحرب ، يجب ان يقتنع اولاً بان الحرب تشهر في سبيل غرض صالح وانه كان من المتعذر اجتناب تلك الحرب بوسيلة شريفة . ولو ان حكومة بريطانية ، كائنة ما كانت ، حاولت في مطلع القرن العشرين ان تنضم الى احد الفريقين الاوربيين الكبيرين — فرنسا وفريقها او المانيا وفريقها — او لو انها صرحت تصريحاً يعني ضمناً انضمامها الى احد الفريقين في حالة نشوب حرب بينهما ، لكان نشأ في بريطانيا حينئذٍ جدال سياسي خطير ، لا بد ان يقضي في النهاية الى انقسام الامة بعضها على بعض . ذلك انهُ من المتعذر في حالة كهذه الحالة ، ان تقنع الجمهور بان الغرض من هذا الانضمام او من هذا التصريح ، هو منع الحرب ، كما يقال . بل لهاجم الكتّاب الاحرار الوزارة مسندين انضمامها او تصريحها ، الى اغراض امبريالستية ، او الى رغبة منها في القضاء على خصم قبل ان يشتدَّ ساعدهُ . واذا اضطرت الحكومة حينئذٍ ان تزيد الانفاق على اسطولها — كما اضطرت حكومة بريطانيا بين سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٤ — لما صدق الشعب ان الغرض من هذه الزيادة انما هو الدفاع عن كيان البلاد ، بل لعزا هذه الزيادة ، الى غرض الاستعداد للحرب التي اعترف بها ضمناً في انضمام الحكومة الى أحد الفريقين . ثم اذا كان لا بد من وقوع الحرب حسبت الامة نشوبها نتيجة للسياسة التي جرت عليها الحكومة وعندئذٍ فقد تلقى الحكومة معارضة فتكون النتيجة اللازمة لخطة كهذه ، خيبتين ، خيبة في السلم واخرى في الحرب !

ثم ان خطة بريطانيا الخارجية مرتبطة من ناحية اخرى ببلدان الدومنيون المستقلة استقلالاً ذاتيًّا — اي كندا واستراليا وزيلندا الجديدة وجنوب افريقية (لم تكن ارلندا حينئذٍ في عدادها) — وهذه البلدان تصر على ان تكون متدرَّبتها في ايديها . وبريطانيا تسلم بذلك . بيد أن حكومة لندن مضطرة ، اضطراراً مستمرًّا الى اتخاذ قرارات عامة ، لها صلة بشؤون كل جزء من الامبراطورية البريطانية . لذلك تحيط حكومة لندن حكومات الدومنيون والهند ، علماً بتفصيلات كل مشكلة دقيقة تعرض لها او كل قرار خطير تتخذهُ . وهذه بحكم الطبع لا تميل الى الاشتراك في شؤون اوربا المعقدة

***

تكلمنا عن الاركان التي تقوم عليها السياسة الخارجية البريطانية بوجه عام وأثرها في موقف بريطانيا من الحرب الكبرى قبيل اعلانها . ويقول السر هربرت صموئيل ان الحالة اليوم تشبه بوجه عام الحالة قبيل الحرب . فالشعب البريطاني الآن يتردد كل التردد قبل الاقدام على الاشتراك في اي حرب لاي غرض . فهو يمقت الحرب ويحسبها على ما قاله فيها احد كبار قواده « سخفاً مكروهاً » . ولكنه — اي الشعب البريطاني — يقدر النعمة الملقاة على عاتقه في وجوب التعاون للمحافظة على السلام . وقد مضى في ناحية النهوض بهذه النعمة ، الى مدى عقد معاهدة ضمان عسكري في غرب اوربا (المقصود معاهدة لوكارنو سنة ١٩٢٥) وهذه المعاهدة تنطوي على

مخاطرة عظيمة . فاذا اقتضت الحال وجوب تدخل بريطانيا في غرب اوربا فان الشعب البريطاني ، مع شدة مقته للحرب ، لا يتأخر عن تنفيذ العهود التي قطعها . غير ان الرأي العام البريطاني ، معارض الآن معارضة صريحة في توسيع نطاق هذه المعاهدة

وبلاد الدمنيون توافق بريطانيا على هذا الموقف بوجه عام . ولكن خشيتها من الاشتراك في الشؤون الاوربية عظيمة جداً ، حتى انك لا تجد بلاداً واحدة منها ، قد ابرمت معاهدة لوكارنو . فهي تحتفظ بحقها في الحكم ، اذا اقتضت الحال خرق بريطانيا غمار حرب اوربية تنفيذاً لعهدة لوكارنو . وحينئذ فاما ان تعاونها وتشترك معها ، واما ان تعرض عن ذلك .

ويرى السر هربرت صموئيل ان الرأي العام البريطاني يفضل الانسحاب من الشؤون الاوربية لو كان ذلك في نطاق السياسة العملية ، ولكنه يدرك في الوقت نفسه ، ان هذا الانسحاب غير عملي . وهو الى ذلك معارض اشد المعارضة في انتهاج خطة تقوم على عقد المحالفات . واذن لم يبقَ أمامه الاَّ احد سبيلين — أما السبيل الاول فهو استعمال الاساليب التي كانت مستعملة قبل الحرب الكبرى ، اي الاساليب الدبلوماسية والنفوذ الدبلوماسي والتدخل الدبلوماسي بين حين وآخر . اما السبيل الثاني ، فهو السبيل القائم على الاشتراك في المفاوضات واستعمال وسائل جمعية الامم . والكثرة الغالبة في بريطانيا تفضل الاسلوب الثاني على الاول . فسياسة بريطانيا قائمة على اساس جمعية الامم وفي هذا تؤيدها بلدان الدمنيون وحكومة الهند

ولكن الطريقة الثانية ، لا يرغب فيها الشعب البريطاني ، الاَّ اذا كانت امية بالمعنى الصحيح ، لان بريطانيا لا ترغب ان تقوم وحدها ، في الشؤون العالمية ، مقام البوليس ، فهي لا ترغب ان تتعهد بان تبعث بالجنود البريطانيين والبحارة البريطانيين معرضة حياتهم للخطر ، الى مكان بعيد : حيث يقوم نزاع بين دولتين او اكثر ، مع ان مصالحها في ذلك المكان لا تفوق مصالح غيرها من الدول الاخرى . ولما كانت الضرائب التي يؤديها الشعب البريطاني اكبر من الضرائب في اية امة اخرى ، فانه يرفض ان يتخذ على عاتقه تبعات جديدة تزيد نفقاته والضرائب المفروضة عليه

اما اذا اشتركت جميع الامم في عمل دولي ما ، فان الشعب البريطاني حينئذٍ لا يحجم عن القيام بنصيبه التجاري والمالي وما اليهما ، للاقتصاص من دولة خرقت عهدة كلوج (عهدة تحريم الحرب سنة ١٩٢٨) او عمدت الى الاعتداء على غيرها ، وهذا العمل في حد نفسه ، ينطوي على مغامرة عسكرية لا يرغب فيها الشعب البريطاني بوجه عام . ولكنَّ السر هربرت صموئيل يعتقد انهُ لا يحجم عنها اذا اشتركت الامم الاخرى معهُ في ذلك

***

خذ مثلاً على ذلك مشكلة المحيط الهادي — والمحيط الهادي كما تعلم منطقة من مناطق الخطر في السياسة العالمية الآن . ان الامم التي تهمها هذه المشكلة في المقام الاول ، هي روسيا واليابان

والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا . ولكن واحدة فقط من هذه الدول عضو في جمعية الامم . فبأي حق تدعى احدى هذه الدول وحدها — المقصود بريطانيا لانها الوحيدة بينها المنتظمة في الجمعية — من قبل الجمعية للنهوض بتبعات كبيرة كان يجب ان تشترك الدول الاربع جميعاً في حمل عبئها

في هذه المسائل الدولية الخطيرة تنظر بريطانيا بعين العناية العظيمة الى موقف الولايات المتحدة الاميركية . قال السر هربرت : قال لي احد الاميركيين مرة ، لو ان بريطانيا واميركا تتفقان على العمل معاً لكانتا تحكمان العالم فأجبته الجواب المنتظر ، ولماذا تريدها ، او لماذا تريدان هما ان تحكما العالم ؟ خير للعالم ان يحكم نفسهُ . ولكن الواقع انهُ اذا اتفقت الولايات المتحدة الاميركية والامبراطورية البريطانية على العمل معاً ، كان لهذا الاتفاق اثر عظيم في السياسة الدولية على شريطة ان توجها نفوذها الى الخير العام لا إلى اغراض ضيقة خاصة . واذا شاءتا ان تكون خطتاهما مشتركتين او متحاذيتين وجب زيادة التشاور والتعاون بينهما

اذا تبصّر القارىء في هذه القواعد التي عرض لها السر هربرت في بحثهِ ، استطاع ان يدرك تلكؤ بريطانيا في قبول فكرة « الضمانات » التي تطلبها فرنسا ، شرطاً لعقد اتفاق نزع السلاح . فبمقتضى المشروع البريطاني ، الخاص بهذا الموضوع ، والمذكرة البريطانية التي عدّلت فيها بعض مواد المشروع الاصلي ، تقترح بريطانيا على فرنسا ان توافق على تسلُّح المانيا باسلحة دفاعية معيّنة . وان تنقص فرنسا سلاحها في بعض النواحي . فأعربت فرنسا في ردّها عن قبولها ذلك اذا ضمن تنفيذ الاتفاق . وحجّتها في ذلك ان المانيا قد تخلّ بمواد الاتفاق وتصنع اسلحة ممنوعة فيهِ ، وان لجنة الرقابة الدولية قد تثبت ذلك . فاذا تفعل الدول حينئذٍ وما هي الوسائل التي تتخذها لتسير المانيا على المحافظة على العهود التي قطعتها في الاتفاق الذي وقعتهُ . اما بريطانيا ، فتقول ، استناداً الى خطتها التقليدية ، انها تعيدُ في حالة كهذه بالتشاور في الوسائل التي يمكن اتخاذها لتنفيذ الاتفاق المعقود . اما فرنسا فتقول ان الوعد بالتشاور لا يكفي وانها تطلب وعداً بالعمل . فلما وجّهت حكومة بريطانيا الى حكومة فرنسا ، سؤالاً عن الضمانات التي تطلبها فرنسا ، بعثت فرنسا بمذكرتها الاخيرة وفيها ترفض ان تسلّم بشرعية تسلُّح المانيا وباجراء مفاوضات نزع السلاح في غير جوّ مؤتمر جنيف

ولكن اذا امتنعت بريطانيا جرياً على خطتها المعروفة عن توسيع نطاق معاهدة لوكارنو ، اي اذا امتنعت عن قطع عهود حربية اخرى على البرّ الاوربي ، فما حجّتها في الامتناع عن قبول الضمانات الاقتصادية ، كقطع الصلات المالية بالبلاد المعتدية ومنع التصدير اليها او الاستيراد منها ؟ حجّتها في ذلك انهُ اذا لم تشترك الولايات المتحدة الاميركية في هذه الضمانات ، فقد تصطدم بريطانيا ، وهي تنفذ الضمانات الاقتصادية بالولايات المتحدة الاميركية الباقية على الحياد . وهذا ما تتحاشاهُ . ولكن اقتراح الرئيس روزفلت بان تمتنع الحكومة الاميركية في احوال معيّنة عن اي عمل من شأنهِ عرقلة القرار الدولي لمعاقبة امة معتدية قد يكون فيهِ مخرج من هذا المأزق